

تحرك عاجل

مناهل العتيبي تعرضت للتعذيب في سجن في السعودية

اتصلت مناهل العتيبي بأسرتها في 1 سبتمبر/أيلول 2024، بعد مرور شهر من احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي، وأخبرت أسرتها بأنها تُحتَجَز مجدداً رهن الحبس الانفرادي وتتعرض للضرب المبرح على أيدي السجينات معها في السجن وحراس السجن. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة، ذات السمعة السيئة، في المملكة العربية السعودية حكماً بالسجن لمدة 11 عاماً على مناهل العتيبي، البالغة من العمر 30 عاماً والتي تعمل مدربة للياقة البدنية وناشطة في مجال حقوق المرأة، لإدانتها بارتكاب "جرائم إرهابية"، بعد أن مثلت في محاكمة سرية. وقد أُعْتُقِلت في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وأُتْهِمَتْ بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، ونشر الصور على تطبيق سناب شات وهي داخل مركز للتسوق بدون ارتداء عباءة. وتعرضت للاختفاء القسري على يد السلطات السعودية من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 14 أبريل/نيسان 2024.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي: 11472، صندوق بريد: 7775

البريد الإلكتروني: minister-office@moj.gov.sa

معالي الوزير، تحية طيبة وبعد...

يقلقني أن أعلم أن مناهل العتيبي، مدربة اللياقة البدنية وناشطة حقوق المرأة البالغة من العمر 30 عاماً، تتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن الملاز؛ فبعد شهر من احتجازها مجدداً بمعزل عن العالم الخارجي، تمكنت من الاتصال بأسرتها وزعمت أنها أُحْتَجَزت رهن الحبس الانفرادي لمدة شهر كامل وتعرضت للضرب على أيدي حراس السجن والسجينات معها. وأخبرت أسرتها أيضاً أنها أُرْغِمَتْ على تنظيف المراحيض، وأنه على الرغم من إخراجها من الحبس الانفرادي للاتصال بأسرتها، هددتها سلطات

السجن بالزج بها مجددًا إلى الحبس الانفرادي.

وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على مناهل العتيبي بالسجن لمدة أحد عشر عامًا لإدانتها بـ"جرائم إرهابية"، بعد محاكمة سرية انتهت بأن ثبتت إدانتها بموجب المادتين 43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في المملكة. ولم تتمكن أسرته من الاطلاع على وثائق المحكمة أو الأدلة المقدمة ضدها.

وكانت مناهل العتيبي قد أُعتقلت في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وأُتهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب نشر وسوم داعمة لحقوق المرأة على إكس ونشر صور على تطبيق سناب شات، تظهر فيها داخل مركز للتسوق وهي ترتدي ملابس "غير محتشمة". ونظرت المحكمة الجزائرية بالرياض في قضيتها، بدايةً، في 23 يناير/كانون الثاني 2023، ثم أحالتها إلى المحكمة الجزائرية المتخصصة. ووفقًا لوثائق المحكمة التي أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أُتهمت مناهل بـ"إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية والمساس بالنظام العام والآداب العامة وبثه على حسابها على إكس (تويتر سابقًا)"، مخالفةً بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتستند التهم الموجهة إليها إلى منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضة للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط_الولاية.

وتعرضت للاختفاء القسري على أيدي السلطات السعودية من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 14 أبريل/نيسان 2024. وفي 14 أبريل/نيسان 2024، اتصلت بأسرتها، بعد ما يزيد على خمسة أشهر من تعرضها للاختفاء القسري، وأخبرتها بأنها مُحْتَجَزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرضت للضرب المبرح، وأنها لا تحصل على رعاية طبية.

وقالت شقيقتها فوزية العتيبي لمنظمة العفو الدولية إنها تعتقد أن السبب الوحيد وراء السماح لمناهل أخيرًا بإجراء الاتصال الهاتفي هو إبلاغ رسالة لأسرتها بأن عليها الكف عن الحديث علنًا عن سجنها.

أحثكم على أن تأمروا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن مناهل العتيبي؛ إذ أن السبب الوحيد وراء الحكم بإدانتها هو ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير. وريثما يُفْرَج عنها، يجب السماح لها فورًا بالحصول على الرعاية الطبية، وإجراء تحقيق نزيه في مزاعم تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نظرت المحكمة الجزائرية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائرية أن هذه القضية ليست من اختصاصها للنظر فيها وأحالها إلى المحكمة الجزائرية المتخصصة، ذات السمعة السيئة، في العاصمة الرياض. ودأبت المحكمة الجزائرية المتخصصة على استخدام أحكام مُبهمة من نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، التي تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من مراحل العملية القضائية لدى المحكمة الجزائرية المتخصصة. ومنذ عام 2018، احتجزت السلطات السعودية تعسفًا ناشطات لحقوق المرأة السعودية كُن يناضلن من أجل إنهاء ولاية الرجل، وحصول المرأة على حق قيادة السيارة في المملكة. وذكرت ناشطات لحقوق المرأة أنهن تعرضن للتحرش الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء استجوابهن. وتخضع أولئك اللاتي أُفرج عنهن لأوامر المنع من السفر ولقيود على حريتهن في التعبير.

وتواجه شقيقتا مناهل العتيبي أيضًا تهمة على خلفية أنشطتهما المتعلقة بحقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل أمام المحكمة الجزائرية بالرياض، اتهم النائب العام شقيقتها فوزية العتيبي "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي"، واستخدام وسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". ووُرد في وثيقة المحكمة، التي أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمرٌ منفصل باعتقال فوزية. أما شقيقتها الأخرى مريم العتيبي، وهي مُنظمة بارزة للحملات المناهضة لولاية الرجل في المملكة، فقد سبق أن وُجّهت إليها تهمة وأُحتجزت بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة وهي ممنوعة من السفر حاليًا.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عامًا، يليها منعٌ من السفر لمدة مماثلة. وأدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة سلمى الشهاب بتهمة متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة.

ويتعرض جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة والصحفيين المستقلين والكتاب، والنشطاء الآخرين في البلاد تقريبًا للاحتجاز التعسفي أو يخضعون لمحاكمات جائزة مُطوّلة، معظمها أمام

المحكمة الجزائية المتخصصة، أو يُفْرَج عنهم بشروط من بينها المنع من السفر وفرض قيود أخرى تعسفية على ممارسة حقوقهم الأساسية، كحقوقهم في ممارسة أنشطتهم السلمية.

وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كانت منظمة العفو الدولية قد وثّقت حالات 69 شخصًا لُوحقوا قضائيًا لمجرد ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيون سلمييون وصحفيون وشعراء ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرض 32 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتذكر منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لتلك الملاحقات القضائية قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة الإنجليزية أو العربية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 6 مارس/آذار 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: مناهل العتيبي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/8012/2024/ar>